

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



Republic of Iraq
Ministry of Finance

الجمهورية العراقية
وزارة المالية

المصرفيات / ٤٠١

١١٥٩٩٩

٢٠١٥/٣١

/ 20

(منشور عام)

الى / الوزارات كافة / مكتب السيد الوزير

البنك المركزي العراقي / مكتب السيد المحافظ

م / صلاحية صرف

تهدي هذه الوزارة تحياتها...

واستناداً للصلاحية المخولة لنا بموجب احكام الفقرة (٤) من القسم ٧ من قانون الادارة المالية رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٤

نحول الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة والمحافظات ومجالسها كافة صلاحية الصرف خلال

شهر كانون الثاني لسنة ٢٠١٦/ بنسبة (١٨/١) من المصروفات الفعلية لسنة ٢٠١٥/ او التخصيصات المعتمدة لزاماً لعام ٢٠١٦/ ايهما اقل وذلك لغرض تسديد الالتزامات والنفقات الامنية عدا المشاريع الاستثمارية المستمرة والتي يتم صرفها استناداً الى ذرعات العمل المنجزة من قبل المقاول اما بالنسبة الى صرف الرواتب والمخصصات والاجور والمكافآت التقاعدية وخدمات الديون فيتم الصرف في ضوء نسبة (١٢/١) من المصاريف الفعلية لسنة ٢٠١٥/ باستثناء المبالغ التي لا يتكرر صرفها خلال عام ٢٠١٦/ والتقيد التام بتعليمات تنفيذ الموازنة الاتحادية لسنة ٢٠١٥/ وتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم ٢/ لسنة ٢٠١٤/ وكافة تعديلاتها مع الاخذ بنظر الاعتبار الاتي ::



No.:

Date: / / 20

العدد:

التاريخ: ٢٠ / /

١. ايقاف التعيينات في جميع الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات ومجالسها كافة وعلى ان ينظر فيها لاحقاً بعد تشريع قانون الموازنة العامة الاتحادية لعام ٢٠١٦/ وسوف يتم اهمال اي طلب يردنا بعد تاريخ ٢٠١٥/١٢/٣١ بما فيها التعيينات على حركة الملاك حسب قرار مجلس الوزراء رقم ٢٦٤ لسنة ٢٠١٤/
٢. ايقاف التعيينات بعقود كافة في جميع الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات ومجالسها كافة وعلى ان ينظر فيها بعد تشريع قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة ٢٠١٦/ باستثناء تجديد العقود للمتعاقدين على الملاك المؤقت التابع لكم في حالة الحاجة لخدماتهم .
٣. ايقاف نقل خدمات الموظفين بين الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة او بين التشكيلات التابعة لها سواء الممولة مركزياً او الممولة ذاتياً او نقل الخدمات من الشركات العامة والهيئات والمديريات الممولة ذاتياً الى الدوائر الممولة مركزياً واعتباراً من ٢٠١٦/١/١ وسوف يتم اهمال اي طلب يردنا بعد تاريخ ٢٠١٥/١٢/٣١ وعلى ان يتم مفاتحتنا بشأن طلبات التنقلات بعد تشريع قانون الموازنة الاتحادية لسنة ٢٠١٦/ للنظر فيها في ضوء النصوص القانونية والصلاحيات التي سترد فيه .
٤. ايقاف اجراء المناقلات في الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات ومجالس المحافظات كافة بعد ٢٠١٥/١٢/٣١ وعلى ان تجري المناقلات فقط لاغراض التسوية القيدية .
٥. ايقاف اجراء المناقلات كافة ضمن الموازنات التخطيطية للشركات العامة والهيئات او الدوائر الممولة ذاتياً بعد تاريخ ٢٠١٥/١٢/٣١ وعلى ان تجري المناقلات فقط لاغراض التسوية القيدية .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



Republic of Iraq
Ministry of Finance

جمهورية العراق
وزارة المالية

الدايرة /

No.: ٦ قيام جهات التعاقد بأجراء الاعلان واستدراج العروض للمشاريع المقترحة
Date: / ٢٠١٥ / ١٢ / ٤ والمعتمده من قبل وزارة التخطيط قبل اقرار مشروع قانون الموازنة العامة
الاتحادية وعدم توقيع الاحالة الا بعد اصدار قانون الموازنة العامة الاتحادية
لسنة /٢٠١٥ استناداً لقرار مجلس الوزراء المرقم /٤٢٥ لسنة /٢٠١٦ المبلغ
الينا بكتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (ش.ز. /١٠ /١٠ اعمام /٤٣٠٦٣
في ٢٠١١ / ١٢ / ٤).

٧. قيام الوزارات كافة بمفاتحة دائرة المحاسبة ابتداءً من ٢٠١٦ / ١ / ١ لغرض
تمويل رواتب منتسبي الشركات العامة التابعة للوزارات والتي تعاني من عجز
في مواردها الذاتية والتي تظهرها الحسابات الختامية الاولى لسنة /٢٠١٥ بدلاً
من التوجه الى المصارف الحكومية للحصول على قروض لغرض تمويل
رواتب منتسبيها في ضوء الجدول المرفق طياً وعلى ان تقوم الشركة او الهيئة
او المديرية الممولة ذاتياً بتأمين فرق الرواتب والمخصصات من مواردها الذاتية
في حالة عدم كفاية التخصيصات مدار البحث وعلى ان يحجب راتب
ومخصصات الذين سيتم احالتهم على التقاعد او الاستقالة او الوفاة او النقل
وترسل مبالغهم الى الخزينة العامة للدولة ولا يجري التمويل للشهر الثاني الا
بعد قيام قسم التدقيق الميداني بتدقيق هذه القوائم
راجين الاطلاع والعمل بموجبه بكل دقة بالتنسيق مع دائرة المحاسبة واعتباراً من ٢٠١٦ / ١ / ١
ولحين تشريع قانون الموازنة الاتحادية للعام المذكور من قبل السلطة التشريعية ونشره
بالجريدة الرسمية .

مع التقدير ..

هوشيار زيباري
وزير المالية
٢٠١٥ / ١٢ /